

معيقات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية

Obstacles to scientific research in the social and human sciences

عادل لخضر*

تاريخ النشر: 2023/12/31	تاريخ القبول: 2023/10/08	تاريخ الإرسال: 2023/08/05
-------------------------	--------------------------	---------------------------

الملخص:

الإنسان كائنٌ مفكّرٌ، ويبحث عن الحقيقة بكلّ مستوياتها، وأداة البحث في ذلك هو العقل: غير أنّه في حاجة إلى ضبط عمليّات البحث، من أجل أن يكون الوصول إلى النتائج موثوقاً، وذا مصداقيّة عالية. وذلك هو ما يسمّيه العلماء منهجاً. إنه جملة الضوابط والمعايير التي تجعل الباحث يضغّ يديه على الحقيقة الموضوعيّة، وقد تجرّد من كلّ تحيّزاته وأهوائه. غير أن معيقات البحث العلمي كثيرة، وقد رصدناها الأوائل والمحدثون. ومن أهم المعوقات التشيّع للأهواء السياسيّة والمصالح الطبقية، والاعتداد بالرأي، والتعصّب لثقافة معيّنة دون أخرى. بل يجب أن يكون همّ الباحث الأول هو الحقيقة العلميّة المجردة من كلّ اعتبارات غير العلميّة. غير أنّ الشكوك تحوم حول إمكانية أن يتجرّد الإنسان من كلّ مرجعيّاته. وهو بالدرجة الأولى كائنٌ إيديولوجي، ومنحازٌ إلى جهة ثقافيّة معيّنة، شاء ذلك أم أبى. ولقد كشف تاريخ البحوث العلميّة أن النظرية العلميّة مهما كانت درجة اليقين العلمي الذي تحظى به، فإنّها متغيّرة، ومتحولة. وهذه الحقيقة هي ما يعيها تحديداً. فالتحول من حالة إلى أخرى يجعل الحقيقة العلميّة محلّ تشكيك وارتياب.

نسعى في هذه المداخلة إلى البحث في أهم معيقات البحث العلمي، ومسألة الموضوعيّة في العلوم الإنسانيّة.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي؛ العلوم الإنسانيّة؛ الموضوعيّة؛ التحيز؛ الإيديولوجيا.

Abstract:

Man is a thinking being, searching for truth in all its levels, and the tool for researching that is the mind. However, there is a need to control the

* المركز الجامعي مرسلّي عبد الله بتيبازة adelprofr04@gmail.com

search operations, in order for the access to the results to be reliable and high credibility. That is what scholars call a method. It is the set of controls and standards that make the researcher put his hands on the objective truth, and he has been stripped of all his prejudices and passions. However, the obstacles to scientific research are many, and they were discovered by the early adopters and modernists. Among the most important obstacles to Shi'ism are political whims and class interests, pride in opinion, and fanaticism for one culture without another. Rather, the concern of the first researcher must be the scientific truth, devoid of all non-scientific considerations.

However, doubts are surrounding the possibility of a person stripping him from all his references. He is primarily an ideological being, and he is biased towards a specific cultural side, whether he wants it or not. The history of scientific research has revealed that a scientific theory, whatever the degree of scientific certainty it has, is variable and mutable. This fact is exactly what is wrong with it. Switching from one state to another makes a scientific truth questionable.

In this intervention, we seek to research the most important obstacles to scientific research, and the issue of objectivity in the human sciences.

Key words: Research; Humanities; Objectivity; Prejudice; Ideology.

*** **

المؤلف المرسل: عادل لخضر adelprofr04@gmail.com

1. مقدمة:

كثيرة هي معوقات البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية، نظرا لطبيعتها المثيرة للجدل والمنفتحة على المصالح وعلى المواقع الطبقيّة، للباحث وللمتلقي للمادّة العلميّة على حدّ سواء. ومما لا جدال فيه أنّ الباحث، أيّا كان، لا يمكنه أن ينطلق في صلب عمله البحثي، من فراغ ثقافي أو إيديولوجي، كما لا يمكنه أن يتجاهل القوميّة التي يدين لها بالولاء، والجماعة الفكرية الأكثر انشباكا في بحثه. إنّ طبيعة البحث في العلوم

الإنسانية. وعلى مدار تاريخها الطويل لم تتمكّن من امتلاك مراتب اليقين والموضوعيّة والحياد العلمي كما هو شأن العلوم الدّقيقة. بل إنّ كثيرا من الفلاسفة ينفون الموضوعيّة حتى في مجال علوم الطّبيعة، ويسوقون لذلك حُججا يصعب دحضها. وبالعودة إلى تاريخ البحث العلمي في الغرب، وفي القرون الوسطى، وفي ظلّ هيمنة الكنيسة على كل طبقات الشأن المجتمعي، قد تبين لنا حجم التحيزات الدّينيّة والإيديولوجيّة التي تسمّ الباحث والمتلقّي على حدّ سواء، وكذلك المؤسسات الحكوميّة المشرفة على تأطير وتمويل وتوجيه البحث العلمي. ونفس الظّاهرة نلاحظها في تاريخ البحث العلمي عند العرب المسلمين، لما كانت الحضارة العلميّة الإسلاميّة مهيمنة على الساحة الدوليّة. فقد كان الفلاسفة يعانون من رقابة المذاهب الدّينيّة، وسوء تأويل النصّ القرآني بما يعيق حرية الباحث وحياديّة نتائج عمله.

لقد كانت دوائر البحث العلمي، في الغرب الحديث خصوصا، وفي مجال العلوم الإنسانية، على درجة عالية من التورط في السياسات الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي، وهي الحقيقة التي يمكنها أن تنهض دليلا على نسبيّة النظريات العلميّة التي تنبثق عن البحث العلمي في الإنسانيتات. ونفس الشيء يقال عن البحث على مستوى مؤسسات وهيئات البحث العلمي في أمريكا. وكمثال على ذلك، فقد تباينت مواقف الأوروبيين والأمريكيين في القرن العشرين من كلّ من البنيويّة ومن التّفكيك. ولذلك أبعاد سياسيّة لا يخطئها الإدراك.

أمّا الحقل المعرفي في العلوم الإنسانية كالفلسفة والانثروبولوجيا، وعلوم التاريخ والآداب فقد كانت مناهج البحث العلمي بدءا من القرن التاسع عشر والقرن العشرين، أسيرة المركزيّة الغربيّة، وبالتالي فإنّ قضيّة الموضوعيّة لم تكن تحظى بالأولويّة الأخلاقيّة لدى الباحث كما لدى المتلقّي. وحديثٌ بمثل ذلك في مجال البحث العلمي لدى المؤسسة الاستشراقيّة وعلم الاجتماع، وما شابه ذلك.

إنّ البحث في الموضوعات الفيزيائيّة والكيميائيّة يختلف كثيرا عن البحث في موضوعات العلوم الإنسانية. تبحث العلوم المادية عن الثابت والنسقي والمتكرر، ويمكن بالتالي الإمساك بالظواهر الطبيعيّة واستنتاج القوانين من خلال التجريب والمعايينة. أما

موضوعات العلوم الإنسانية فإنها تخضع للسلوك الإنساني وتغيراته، ويخضع هذا السلوك للأهواء والنوازع والرغبات، ولذلك لا يمكن الإمساك بها وضبطها. وانطلاقاً من هذه الفروق الجوهرية تنبثق أزمة المناهج في البحث العلمي. فالعلوم الإنسانية تطمح لمراتب اليقين العلمي والموضوعية التي تحظى بهما نتائج العلوم الفيزيائية والكيميائية. بل إن كثيراً من مناهج البحث العلمي تولدت أولاً في علوم الطبيعة والفيزياء، ثم انتقلت إلى العلوم الإنسانية، وعُمِّمت على كل فروع المعرفة الإنسانية. ومن هنا، فإن الطموح في تحقيق موضوعية العلوم الدقيقة يبقى هدفاً مشروعاً، بغض النظر عن إمكانية تحقيقها من عدم إمكانية التحقق.

تشارك العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية في بعض الأهداف والنقاط، ونخص بالذكر هدفين اثنين: هما الحاجة أو الدافع للسيطرة على الطبيعة خارج الإنسان أو داخله، وافترض خضوع هذه الطبيعة لقانون أو مسار محتوم يمكن كشفه ومعرفته. فعلم الطب على سبيل المثال يهدف إلى السيطرة على وظائف الجسم والتحكم فيها بشكل يضمن السلامة والسعادة الإنسانية. كما أن علم النفس و/أو علم الاجتماع يهدفان إلى السيطرة على سلوك الفرد وتوازنه النفسي، وانسجابه مع الجماعة البشرية التي يتقاسم معها وجوده الاجتماعي والمادي، وذلك يهدف في مرحلة أخيرة إلى تحقيق سعادة الفرد في وسطه الاجتماعي.

نحاول في هذه الورقة البحثية تحليل معيقات البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية، بشكل عام. ومهما يكن، فإن وجه المشكلة لا يختلف كثيراً بين الوسط الغربي والوسط العربي. فمشكلات الباحث تكرر نفسها من وطنٍ لآخر، ومن أمةٍ لأخرى، ومن نظام سياسي لآخر.

مشكلة المنهج في العلوم الإنسانية:

يعني مفهوم العلوم الإنسانية تلك الأنشطة الفكرية المجردة حيث يكون الإنسان موضوعاً للمعرفة النظرية والتأمل المجرد، فيصير إلى دراسة السلوك الإنساني المادي والمعنوي، ودراسة أوضاعه المجتمعية والطبقية، وكيونته الثقافية، من أجل صناعة وصياغة نظريات عامة، ذات طابع شمولي وكمي، تُنظَرُ للوجود الإنساني وتستشرفُ

أوضاعه المستقبلية ضمن وجود اجتماعي مريح ودون متاعب ولا صراعات. أما مصطلح المنهج فهو "طائفة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم"¹. ويقابل هذا المصطلح كلمة **Method** باللغة الفرنسية، والعائدة بدورها إلى الأصول اليونانية. ويذهب الباحثون في عصر النهضة-حيث اشتهر المصطلح-أنّ المنهج هو جزء من المنطق، ومن مقتضياته مبدأ عدم التناقض، ومبدأ العلية، ومبدأ الوضوح:²

"يروم كلّ بحث علمي عبر تحديد أهدافه ومجالاته، وتحديد الأدوات والأجهزة المنهجية والصورية التي يعتمد عليها إلى بناء نوع معين من المعرفة. وهذا الموقف الذي يمكن أن يُنعتَ بأنه موقف أدري يقابله موقف آخر لا أدري ينكر إمكان التوصل إلى معرفة علمية للطبيعة أو للخصائص البشرية" (عبد القادر الفاسي الفهري، 1993، ص 43). إنّ مسألة المنهج في العلوم الإنسانية حاجة علمية وضرورة عملية، تهدف إلى تحقيق المصادقية الأخلاقية على أبحاثنا العلمية.

وتنضوي هذه العلوم تحت مسميات عديدة بحسب المنظور الغالب على أصحابها الذين أطلقوا التسمية. منهم من ذهب إلى تسمية: العلوم الاجتماعية، نظراً لأنّ الإنسان-وهو موضوع هذه العلوم-لا يملك إلا أن يكون منخرطاً في علاقات اجتماعية هي التي تكيف الأبحاث المتعلقة بوجوده كائن اجتماعياً قابلاً للمعرفة والتجريب. "وقد صدر هذا المصطلح عن التقاليد الفكرية الانجلوسكسونية التي تستخدم أيضاً مصطلح إنسانيات للدلالة إلى الآداب والفلسفات والدراسات المعيارية"². وهناك من يفضل تسمية "العلوم الثقافية" و "العلوم السلوكية" و "العلوم العقلية" أو "الروحية". ويرى أصحاب مصطلح "العلوم الثقافية" أنّ محور النشاط الإنساني يكون بناء على نظام ثقافي وحزمة من القيم والمعايير الأخلاقية التي تكيف سلوكه وتكشف عن بنيته النفسية. ولذلك سُميت العلوم الإنسانية بالعلوم الثقافية؛ وينطلق هذا الإدراك للعلوم الإنسانية من اعتبار الإنسان كائناً ثقافياً بالدرجة الأولى. ومهما يكن هذا التعدد في المصطلحات فإنّ المصطلح الأكثر رواجاً وشيوعاً وقبولاً لدى الطبقة العلمية بغيرها وشرقيها هو مصطلح العلوم الإنسانية.

من ناحية أخرى نُلفي تسمية "العلوم السلوكية" إشارة إلى غلبة الاتجاهات والتجريبية في التقليد الأكاديمي الأمريكي بشكل خاص. وتتعلق هذه التسمية مع المدرسة السلوكية في علم النفس التي يتسع المجال فيه لكل علوم الإنسان باعتباره كائنا فرديًا وكائنا جماعيًا. كما توحى التسمية بأن العلم لا يملك سوى دراسة السلوك الخارجي الظاهر لكل أشكال النشاط البشري على مستوى الفرد المعزول والفرد بوصفه كائنا اجتماعيًا.

ومما أفرزته الثورة المعرفية الحديثة، وليدة الأنوار الأوروبية، إدراج هذه العلوم الموصوفة بالإنسانية ضمن مناهج تتحرى الحياد والموضوعية، كما تتحرى العقلانية والتجرد من كل الأهواء التي من شأنها تضليل الباحث وتغيب الحقيقة الفلسفية والكونية. من أجل ذلك كان محرق اهتمام الفلاسفة بتصميم مناهج عقلانية وموضوعية للبحث العلمي، هدفها الوصول إلى درجات اليقين العلمي الذي تحظى به الرياضيات وعلوم الفيزياء والطبيعة. ومن أهم هذه العلوم الإنسانية، ومن أقدمها على الإطلاق الفلسفة. وهي نشاطٌ عقليّ يعود تاريخه إلى الحضارات الإنسانية الأولى، كالحضارة اليونانية والحضارة الإسلامية. غير أن الفلسفة في تلك الحضارات كانت تشمل كثيرًا من حقول المعرفة الإنسانية والعلمية. وبعد القرون الوسطى، والثورة العلمية الحديثة استقلت الفلسفة عن كثير من حقول المعرفة التي كانت جزءًا عضويًا منها. وكان ذلك مندرجًا في سياق الثورة، وإفراز من إفرازاتها، أن استقلت الفلسفة عن كثير من العلوم لتؤسس لمناهجها الخاصة تماشيًا مع طبيعتها التجريدية، واستقلالها النسبي عن الواقع المادي الذي أنتجها.

ومن العلوم الإنسانية التي استقلت عن الفلسفة علم النفس والتاريخ اللاهوت وعلم الاجتماع وعلوم السياسة والاقتصاد والنقد الأدبي وعلم الإناسة، وغير ذلك مما لا يتسع له هذا البحث. والجامع المشترك بين هذه العلوم المسماة إنسانية، هو إشكالية المناهج التي على أساسها تُحدّد نتائج البحوث النظرية. وكانت هذه الإشكالية محورا لجذالات كثيرة ونقاشات محمومة بين الباحثين والمفكرين، وكان القرن العشرين هو أكثر القرون اهتمامًا بقضية المناهج، باعتبارها عوائق إبستمولوجية خطيرة، بموجبها وعلى

ضوئها توصفُ نتائج البحوث بالموضوعيّة أو بالذاتيّة. فظهرت المناهج النسقيّة على أنقاض المناهج السياقيّة، ثم ما لبث العلماء أن هجروا البنيويّة، وحاولوا العودة إلى السياقات الخارجيّة، من خلال البنيويّة التكوينيّة والنقد الإيديولوجي والنقد الثقافي.

قد لا يهّم المنهج المتوخّى في مجال العلوم الإنسانيّة بكلّ تفرّعاتها، بقدر ما تهّم أخلاقيّات المنهج، وطرائق طرحه لإشكاليّاته العلميّة، والدوافع وراء هذه البحوث. المشكلة إذا في العلوم الإنسانيّة تكمن في الموضوعيّة التي ترافق البحث والباحث. وإذا أردنا أن نعرّف هذه الخصلة الأخلاقيّة فهي "غيابٌ لكلّ عوامل التحيز، وكفٌ لتأثيرها. فهي كما تقول جيبسون ما ينتج عن التأثير المنأوى للاستخدام السليم للشواهد والبيّنات المتاحة للباحث، وهو تأثير دوافع الشخص وعرفه وقيمه وموقفه الاجتماعي. فأن تكون موضوعيّة معناه ألا تتأثر بدوافعك وعرفك وقيمك وموقفك الاجتماعي"³ قد تكون معطيات القضية العلميّة واحدة وثابتة وغير متغيّرة، فتؤثر في باحثين اثنين مختلفين تأثيرا متباينا. فاستجابة الباحث العربي-على سبيل المثال-لمعطيات وحيثيّات القضية تختلف عن استجابة الباحث الفرنسي، وتختلفُ استجابة الأمريكي عن كلا الباحثين العربي والفرنسي. المشكلة إذا في مستويات الوعي الاجتماعي والأخلاقي للباحث، والأولويات المتحكّمة في جهده العلمي. هل يبحث عن الحقيقة بصرف النظر عن لونها، أم أنّه يبحث عن مصلحة قوميّة أو طبقيّة أو مصلحة شخصيّة.

غير أنّ نظريّة الأسس والأصول بتياربه الرئيسيين، العقلاني والتجريبي تجادل أنه بالإمكان الوصول إلى قوانين موضوعيّة في العلوم الإنسانيّة. يذهب تيار العقلانيّة إلى أنّ أسس الحقيقة العلميّة تكمن في المبادئ العقلية الأولى البيّنة بذاتها؛ بينما يرى التيار التجريبي أنّ المعرفة الصحيحة تكمن في معطيات الخبرة الحسيّة القابلة للمعاينة والملاحظة المباشرة⁴. وفي مقابل ذلك يدعي تيار مناهضة الأسس في إطار التنظير للمعرفة الإنسانية أنه لا توجد أسس معرفية أولية واضحة بذاتها وغير قابلة للدحض تنبني عليها المعارف الصحيحة. إنّ مسألة الموضوعيّة في العلوم الإنسانيّة قضية شائكة ومثيرة للجدل، وهي محلّ خلاف بين الباحثين.

من الأهمية بمكان بدء البحث في دلالات الموضوعية ومستوياتها المتباينة. فهي ليست مقولة أخلاقية وعلمية بسيطة. وأولى دلالاتها الأكسيولوجية الشهيرة هي خلو العمل العلمي من أحكام القيمة. كما توجد الدلالة الاستيمولوجية، وبمقتضى هذه الدلالة ينصبّ الاهتمام على العلاقة بين الذات العارفة والموضوع المعروف. ولا تقتصر هذه الدلالة على مجرد القول بمعرفة الأشياء على ما هي عليه. غير أننا في مسيس الحاجة إلى ما نفرق به "بين ما هو واقع، وبين ما هو وعي عن الواقع" (صلاح قلنسوة، 2007، ص69). فكثيرا ما تختلف الواقعة عن الفكرة التي نحملها عنها. فالواقعة معطى موجوداً ثمة، على هيأته الغفل، بينما الوعي بها يوجد في الذهن، وكثيرا ما نراعي مطابقتها للواقعة. لقد قام الغرب في القرن الثامن عشر والقرن الذي يليه بتمثيل الشرق، غير أن هذا الشرق الموجود في المخيال الاجتماعي للرحالة الغربيين والمستشرقين لا علاقة له بالشرق الحقيقي. ولذلك ذهب إدوارد سعيد إلى أن الشرق صنعة. وفي هذا السياق يشتدّ النزاع بين ضروب الواقعية والمثالية، وبين النزعات التجريبية والحدسية وبين أشكال الارتياحية والعقائدية.

من معاني الموضوعية في العلوم الإنسانية أيضا الدلالة السيكلوجية والمتعلقة بتمحيص أثر العوامل النفسانية في تشكيل المعرفة وبثها لمتلقي معين. وفي هذا السياق نعثر على مدى ارتباط الباحث بموضوع معرفته، لأنّ طبيعة تلك العلاقة بإمكانها أن تؤثر بشكلٍ ما على عمل الباحث. نتحدثُ أيضا في رحاب هذه الدلالة على الميل والاستعداد لدى الباحث تجاه موضوعه، وكذلك القصد، من وراء الجهد العلمي المبذول. إنّ غايات البحث ومراميه، هي التي تصنع الموضوعية أو تضعفها.

من دلالات الموضوعية في العلوم الإنسانية أخيرا الدلالة الثقافية، التي تشير إلى التواضع في الأوساط الأكاديمية على جملة من المعايير والتدابير والتوصيات الخاصة بأخلاقيات البحث العلمي، من أجل الوفاء بشروط التثبت والتّحقيق الذي يرتقي بنتائج البحث إلى درجة اليقين والمصدقية الأخلاقية.

أما مستويات دراسة الموضوعية في العلوم الإنسانية فهي اثنان لا بدّ من التّمييز بينهما، المستوى "الأنطولوجي" والمستوى "الميتودولوجي". يتّصل المستوى الأول بالمحتوى

المادّي للنظرية العلمية؛ بينما يتعلّق الثاني بالمسار المنهجي في دراسة موضوعات البحث. يمكن اختصار الأول بالإجابة عن سؤال: ماذا ندرس؟ بينما نخترّل المستوى الثاني بالإجابة عن سؤال: كيف ندرس؟⁵ على أيّ أساسٍ يختار الباحث موضوعاته، وما هو المسار الذي يسلكه لبحثه. ذاك هما مستويات الموضوعيّة. إنّ اختيار الموضوع والتخصّص فيه ليس سلوكاً اعتباطيّاً، ولكنه مدفوعٌ باخيارات قبليّة وغير موضوعيّة. كما أنّ منهج البحث، ورغم أنّ طبيعة الموضوع تفرضه، إلّا أنّ ميل الباحث قد يكون لها رأيٌ آخر.

كثيرة هي الصعوبات التي تعترض العلوم الإنسانيّة وتعيق ثبات المنهج وتحقيق الموضوعيّة. بخلاف ما هو حاصلٌ في العلوم الطّبيعيّة، التي يتّسع صدرها للمناهج العلميّة القادرة على استخلاص القوانين والنظريّات. إنّ جلّ الصّعوبات المتعلقة بالإنسان موضوع هذه العلوم، والمجتمع تدور "حول القضية الأساسيّة القائلة بتفرّده وما يتّصلُ بهذا التّفرد من تعقيد وحرية وإرادة وجِدّة وسرعة تغيّر، وغيرها مما يفضي إلى تعدّد استخلاص التعميمات من تقلّب سلوكه والتنبؤ به وإجراء التجارب عليه وخضوعه للقياس"⁶. ذلك أنّ سلوك الفرد في غالب الأحيان لا يمكن التنبؤ به عندما يوضعُ إزاء وضعيات مختلفة، نظراً لتعقّد البنية النفسيّة للكائن الإنساني، ولكون سلوكه -على حدّ ما كشفته المدرسة الفرويديّة- يخضع بنسبٍ عالية إلى منطقة اللاشعور، وهي منطقة معتمة ومبهمة، ويتعدّد تقنيّتها والتحكّم فيها. بينما يُشترطُ في الظّاهرة موضوع الدّراسة الثّبات وعدم التحوّل في البنية العامّة على الأقلّ، من أجل استقراء القوانين العامّة التي تحكّم وجود هذه الظّاهرة وآليّات اشتغالها. إنّ الخطأ الجسيم -في تقديرنا على الأقل- الذي وقعت فيه الانثروبولوجيا الغربيّة في القرن التاسع عشر، أثناء دراستها للسلاسل البشريّة، كالأفارقة والآسيويين، هي أنّها حولتهم إلى مواضيع دراسة قابلة للاختبار في مراكز البحث العلمي في أوروبا، ومن هنا حولتهم إلى كائنات جوهريّة قابلة للتشيء، وغير قابلة للتطور أو التحوّل من طور الطّبيعة إلى طور الثقافة. وحديثنا هنا غير قابلٍ للتعميم، وإنّما هو موجه للانثروبولوجيا المنخرطة في الشّروط الاستعماري. ونحن نعلم يقيناً أنّ هذا العلم حديث النّشأة هو سليل الكولونيالية، ومن مهامّه تسويغ احتلال الشعوب من خارج أوروبا.

يصعبُ على الباحثين في العلوم الإنسانية أن يتنبأوا بالأحداث من خلال دراسة قوانين سير المجتمعات، ليس بسبب تعقد الأبنية الاجتماعية "بل بسبب التعقد الخاص الذي ينشأ عن الترابط بين التنبؤات نفسها وبين الأحداث المتنبأ بها. فالتنبؤ المنطوق به يمكنه أن يؤثر على الواقعة التي يتوقع حدوثها، فيعطّلها. في القرن التاسع عشر تنبأ كارل ماركس بحدوث الثورة العمالية في فرنسا، استنادا إلى التناقضات التي يحملها النظام الرأسمالي في جوفه، والتي ستقوّض بنيانه من الأساس من خلال ثورة اشتراكية مشهّدية. والذي حصل أنّ الرأسمالية تفتّنت إلى أمراضها الاجتماعية وعملت على معالجتها من خلال تحسين شروط العيش بالنسبة للعمال.

وفي منتصف القرن العشرين (1949) تنبأ علماء الاقتصاد الأمريكي بحصول أزمة اقتصادية نتيجة ركود الأعمال التجارية. واستنادا على هذه النبوءة خفّض رجال الأعمال الأمريكيون أسعار بعض المنتجات الإستراتيجية الأمر الذي رفع أسعارها، وتمّ بذلك تجنب حالة الركود التجاري. وهكذا، فإنّ القوانين في مجال العلوم الإنسانية، ونتيجة للمتغيّرات المفاجئة أو الطّبيعية، يتعدّر اعتبارها مسلمات علمية لا ريب فيها، على غرار القوانين التي تحكم -على سبيل المثال- حركة طبقات الأرض، وقوانين الكوارث الطّبيعية، وآليات حصولها، وتأثير النشاط الصناعي عليها. وهذه مشكلة من مشكلات العلوم الإنسانية التي تسعى جاهدة إلى استشراف مستقبل الشعوب وتجنّب الأزمات وتخطّي الحروب، والكوارث الاجتماعية مثل المجاعات والحروب الأهلية وغير ذلك من موضوعات الإنسان بوصفه كائنا اجتماعيا.

إنّ أساس التخبط المنهجي الذي تعاني منه العلوم الإنسانية، يكمن في الجوهر منه في الباحث، وعلاقته بموضوع بحثه من ناحية، وبالجماعة التي تشاركه هموم هذا البحث ونتائجه. بعبارة أخرى، تعتبر الموضوعية في العلوم الإنسانية، محرق اهتمام الباحثين، بغض النظر عن انتماءاتهم. وفي العالم العربي، كثيرا ما يدين الباحث بالولاء للحكومة التي تموّل مشروعه العلمي، أكثر ممّا يدين بالولاء لطبيعة موضوعه، وللحقيقة التي تنسجم مع قناعاته الفعلية، وميوله الفكرية. غير أنّ سياسة الحكومات لا تهمّها الحقيقة العلمية بقدر ما تهمّها مصالحها الإستراتيجية. وكثيرا ما انبنت سياسات

بعض الحكومات الغربية على نتائج بحوث علمية مضللة، ومقصودة، مراعاة لمصالح سياسية. لنأخذ مثلاً على ذلك الأحكام الفلسفية المترتبة على بحوث رينان الفيلولوجية، والتي خلّصت إلى أنّ الأعراق السامية ذات تركيبة إنسانية معيبة ومنقوصة مقارنة بالأعراق الهندو-أوروبية. وكانت هذه النتيجة غير العلمية وغير الموضوعية، هي استعمار إفريقيا وآسيا. وترتب عنها جرائم ضدّ الإنسانية غير مسبوقة. والواقع أنّ الحكومات الاستعمارية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر قد سخّرت العلماء والباحثين لخدمة مشاريعها الكولونيالية، على حساب البحث العلمي النزيه والمنزه عن الأهواء والرغبة في التوسع.

وما يحصل من تحيّزات في علوم التاريخ لا يقلّ خطورة عن الزلل الذي تقع فيه علوم الإناسة. إذ لا يخفى على أيّ باحث في هذا المجال أنّ التاريخ تكتبه الفئة المهيمنة في المجتمع، وفق رؤيتها للعالم، ووفق تحيزات الإيديولوجية والإثنية. هذه التحيزات لا يمكنها إلاّ أن تزيف الحقائق وتبتعد عن الموضوعية؛ بل إنّ الحقيقة لدى كثير من المؤرخين لا تحظى بالأولوية، ولا بالاعتبار الأخلاقي. إنّ تاريخ الحروب الصليبية على سبيل المثال، أو الحربين العالميتين في القرن العشرين، أو غزو أمريكا، كلّ ذلك لا يمكن أن يكون محلّ إجماع بين مؤرخي الغرب، دع عنك أن ينسجم مع المنظور العربي. ولو تأخرنا قليلاً للحديث عن تاريخ الفتوحات الإسلامية فإنّ حدود الموضوعية تُنتهك في رابعة النهار من قبل كلّ الباحثين، دون استثناء. فإذا كان موضوع المعرفة محلّ البحث متداخلاً مع الإيديولوجيا، والتحيز الديني، فلا يمكننا الحديث عن موضوعية، إلاّ في حدودها الضيقة.

شروط الموضوعية:

معضلة الموضوعية في العلوم الإنسانية قديمة قدم هذه العلوم، وقد أثّر الحديث عنها بكثير من الحماسة والشغف عند كبار فلاسفة اليونان، وفلاسفة المسلمين في القرون الوسطى، وفلاسفة الغرب في مرحلة التنوير وإلى يومنا هذا، لا تزال قضية الموضوعية هي هاجس الباحثين والعلماء، لأنّ تحقّقها من عدمه، يتحكم في درجة المصداقية التي تظفر بها العلوم الإنسانية. وسنعود إلى أحد هؤلاء القدماء، لأصالة ما

جاء به من أفكار، وباعتباره البذرة الأولى لعلم الاجتماع العربي، وهو ابن خلدون. يرى هذا الأخير أنه يتعين على البحوث التاريخية تجنب الأخطاء التي يجترحها المؤرخون وتفضي إلى تشوهات في الوعي الاجتماعي يصعب استئصالها. وأول هذه الأخطاء "تشجيع المؤلفين، وهي مسألة نفسية محضة، وقد تنشأ من اعتقاد يجرد الكاتب من حريته في الحكم ويضطره إلى أن يسير بكل شيء إلى تأييد هذا الاعتقاد. وإذا فأول شرط يجب على المؤرخ مراعاته، هو عدم التشجيع"⁷. وواضح من خلال السياق، أن التشجيع هو بلغتنا اليوم التحيز، أو التعصب لمذهب دون آخر، أو لإثنية دون أخرى، أو لثقافة محلية على حساب أخرى أجنبية، أو لعقيدة لا علاقة لها بموضوع البحث، وهكذا. والتشجيع في هذا السياق هو النقيض المطلق للموضوعية، وهو ما يفقد نتيجة الأبحاث وهجها وقيمتها العلمية، ويفضي بها إلى تزييف الواقع المعطى.

من شروط الموضوعية أيضا عدم الانسياق وراء المعلومات والأخبار الواردة، دون تمحيص ولا نقد. إن من أؤكد واجبات الباحث أن يتلقى المعلومات بفكر نقدي، ويعرضها على ميزان العقل، ويقارن بينها وبين نقيضها، من أجل تشكيل موقف عقلائي وموضوعي. تتقاطع هذه التوصية من قبل ابن خلدون مع ما كانت الأنوار الغربية تروجه في القرن التاسع عشر لتحقيق القطيعة الاستيمولوجية مع الفكر القروسطي المدنس بالخرافة. كان شعار الأنوار العقلانية، ومن أؤكد معانها استعمال العقل و"التفكير الموضوعي بلا عاطفة، بلا تعصب وبلا خرافة وبلا رجوع إلى أقوال لا يمكن التحقق منها مثل تلك التي تجدها في الرؤى الدينية"⁸. وإذا كان علماء العرب الأوائل، من ذوي الفكر الشمولي، متهمون بمجانبة المنهجية في البحث العلمي من خلال الافتقار إلى التخصص في العلوم واختلاط كل أشكال المعرفة في عقل الباحث، مما يصعب من انتهاج الاحترافية في الطرح والبحث، والتجرد من كل النوازع والأهواء، فإن ما وصل إليه ابن خلدون في مجال علم اجتماع المعرفة ومناهج دراسة العلوم التاريخية والإنسانية بشكل عام، إن ذلك يُعتبر ثورة عربية في حقل المناهج لم يُكتب لها الامتداد في المكان والزمان العربيين.

هذه النظرة النقدية للظواهر والمعطيات اعتمدها رواة الحديث النبوي في صدر الإسلام، وفي مطلع عصر التدوين، أثناء جمع الأحاديث، فيما عُرف حينذاك بعلم التجريح والتعديل، "وهي البحث الدقيق للتحقق من أمانة محدّث وصدقه، فتجتمع المعلومات التي ينتجها هذا البحث. وكلما أريد التحقق من صحّة حديثٍ روجعت تلك المعلومات الخاصة بمن رواه من المحدثين. وقد انتهى الأمر بأن جعل من تلك المعلومات شبه معجمات يستطيع مراجعتها كل عالم وتستخرج منها بعض القواعد التي تساعد في تقدير قيمة كل حديث، وتؤلف هذه القواعد علما يُعرفُ بمصطلح الحديث"⁹. وهكذا انتبه علماء المسلمين الأوائل إلى منهج التحقيق العلمي الذي من شأنه أن يحقق شرط الموضوعية في علم الحديث. والراجح أنهم استفادوا من مصدرين، أحدهما القرآن الكريم الذي يدعو إلى التثبت من الخبر، وإلى استعمال العقل، والتبين، والمصدر الثاني هو الفلسفات التي سبقتهم إلى هذه الطرائق في جمع المادّة العلميّة والتأكد من سلامتها.

أما المنشأ الآخر للخطأ من منظور ابن خلدون فهو "الجهل بطبائع الأحوال في العمران" (صلاح قلنصوة، 2007، ص36). لا بدّ للباحث أن يكون على دراية بطبيعة الأحداث التي يبحث فيها. وذلك الذي يمكنه من تبين صحّة الخبر من عدمها. يذهب ابن خلدون إلى أنّه يتوجّب علينا تحاشي التجريح والتعديل إلّا بعد التحقق من أن الواقعة التي نحن بصدد معالجتها تتفق مع طبائع العمران. يرى ابن خلدون أنّ النظر في الاجتماع البشري وتمييز ما يلحقه من أحوال لذاته تبرّر قيام علم حقيقي يدرس الإنسان والمجتمع في كليّته وشموله بمنهج يختلف عمّا درج الأولون على تسميته بالعلوم، كعلم الخطابة، أو علم السياسة.

يوجد فيما يطرحه ابن خلدون فهم عميق لطبيعة العلم ومناهجه، ويمكننا، من خلال المقدّمة رصد ثلاثة قوانين جوهرية، وهي على التوالي: قانون العلية، ويتمّ بمقتضاه ربط السبب بالمسبب. وقانون التشابه وقانون التباين. قانون العلية يحيلنا مباشرة إلى الحتمية التاريخية، ويستبعد مبدأ المصادفة في كلّ الظواهر الاجتماعية والأحداث التاريخية أو حتى الكونية. إنّ رفض مبدأ المصادفة هو من بين أهمّ مميزات التفكير العلمي والعقلاني، المنقّى من روح الأسطورة والخرافة. أمّا قانون التشابه فإنّه يشير إلى تماثل المجتمعات البشرية من بعض الوجوه، حتّى وإن اختلفت في رؤياتها

للعالم. ويشير قانون التباين إلى مبدأ الاختلاف في بعض النواحي. وهذه المعطيات لا بدّ للباحث أن يأخذها بعين الاعتبار في دراسته للتاريخ على سبيل المثال. إنّ دراسة تاريخ القرون الوسطى في أوروبا ليس صنواً لتاريخ المسلمين في نفس الحقبة. فالمجتمع الإسلامي يميّز عن نظيره الأوروبي في كثير من المعالم الثقافية والمورفولوجية. ومن بين العوامل التي تصنع الفروق بين تلك المجتمعات نذكر المناخ الجغرافي والبيئي، والمعطى التجريبي للبشر. فالدولة المتاخمة للبحر لها ظروف تختلف عن تلك التي ليست لها حدود بحرية، والدولة التي لها مناخ صحراوي ليست كالتّي تتمتع بطقس متوسطي أو أطلسي، أو ما شابه ذلك. أما عوامل التشابه فتتمثّل في الوحدة العقلية للجنس البشري، وحاجة الناس إلى الدين-بصرف النظر عن هذا الدين-، فلكلّ مجتمع مقدّساته ونصوصه الدينية التي يستمدّ منها نظامه الثقافي والقيمي، والأخلاقي. ما يجعل المجتمعات متشابهة أيضاً، خضوعها إلى نظامٍ تراتبي في السلم الاجتماعي، هذا النظام هو مصدر ما سمّاه ماركس الصراع الطبقي، وأفضل تسميته بالتفاوت الطبقي، والظاهرتان مختلفتان بالضرورة. الصراع مفردة منحازة إلى رؤية إيديولوجية ماركسية، أمّا التفاوت فهو ظاهرة محايدة، وهو حالة كلّ المجتمعات بصرف النظر عن النظام الثقافي الذي يظلمها. والتفاوت قد يؤدي إلى صراع قوى اجتماعية ويفضي إلى تحولات بنيوية في المجتمعات، ويمكن ألاّ يؤدي إلى صراع بوصف التفاوت بين البشر حالة طبيعية، تُقرّها السنن الكونية والطبيعية الإنسانية. إنّ كلّ تلك العوامل الموضوعية تتحكم في الباحث في مجال العلوم الإنسانية، كما تتحكم في منهج البحث المتوخّى، وإغفال تلك المؤثرات ينحرفُ بالنتائج عن الموضوعية التي تصبو إليها العلوم الإنسانية في محاكاتها لعلوم الطبيعة.

يسعى المشتغلون في مجال العلوم الإنسانية إلى المقاربة بين مناهجهم والمناهج المستخدمة في علوم الطبيعة، من أجل تحقيق المصادقية العلمية والأخلاقية لنتائج أبحاثهم. فهم يرون تشابهاً في القوانين التي تُسيّر نظام الكون والمجتمع. لقد أصبحوا "على اقتناع بأنّ الطبيعة الإنسانية تتبع كذلك قوانين يمكن تعقلها مثلما هو الحال في الطبيعة المادية (...). فقوانين المجتمع لا يمكن أن تكون عشوائية بل لا بدّ أن تصدر عن احتياجات وتطلعات البشر وتتطابق معها وترضيها على نحو جوهري" (صلاح قلنصوة،

2007، ص40). من أجل ذلك لاحظنا هجرة المناهج من حقل العلوم الطبيعيّة إلى حقل العلوم الإنسانيّة. في كتابه "الكلمات والأشياء" بلور ميشال فوكو منهجا بنويا في دراسته لكثير من الظواهر الطّبيعيّة. وبالتوازي مع ذلك طبّق كلود ليفي شتراوس نفس المنهج في دراساته حول السلالات البشريّة البدائيّة ونظام القربات بداخل القبائل. ثم انتقل هذا المنهج ليطبّق في سائر العلوم الإنسانيّة، بما فيها النقد الأدبي.

من منظور الفلسفة الوضعيّة التي طوّرها أوغست كونت في القرن التاسع عشر، تُعتبَر المعرفة الحقيقيّة هي تلك التي تستمدّ حقائقها وبياناتها من التجربة الحسية والمعالجات المنطقية والرياضيّة والتي تعتمد على الظواهر الطّبيعيّة والحسيّة؛ ويمكن التحقق منها من خلال التّجربة الحسيّة. وقد كانت الفلسفة الوضعيّة التي أُقيمت على أنقاض اللاهوت تحظى بالقبول بوصفها من إفرازات الثورة على الكنيسة والدّعوة إلى التنوير. فقد هيمنت على كل أشكال المعرفة العلميّة طيلة القرن التاسع عشر، ليس في فرنسا فقط، وإنما في كثير من دول أوروبية. "فأصحاب المعطيات الحسيّة المقيسة يقنعون بإحالة القضية بأسرها إلى النموذج القياسي (Paradigme) للعلم الطّبيعي، حيثُ ينكرون الفروق بين العلوم الإنسانيّة والطّبيعيّة؛ وحسب الباحث الالتزام بمزاولة المنهج المتفق عليه في العلوم الطّبيعيّة"¹⁰. لقد كان ذلك قرن وضعيّة أوغست كونت، وعصرها الذهبي، في الوقت الذي كان كبار مفكري الأنوار في صراع مع التفكير الميتافيزيقي والمناهج الفيلولوجيّة والتاريخيّة.

ومع ذلك، فقد رفض فيلهلم دلتاي (1833 - 1911) بشدة الافتراض القائل بأنّ التفسيرات المستمدة من العلم هي التفسيرات الوحيدة الصحيحة، **فكرر الحجة التي كانت موجودة بالفعل لدى فيكو، ومفادها أنّ التفسيرات العلمية لا تصل إلى الطبيعة الباطنية للظاهرة، والمعرفة الإنسانية هي التي تعطينا النظرة الثاقبة إلى الأفكار والمشاعر والرغبات. يشير فيكو في هذا السياق إلى محدوديّة المنهج الوضعي، وعجزه عن تحقيق المعرفة اليقينيّة بالإنسان. وبسبب ذلك غاب التكامل بين العلوم الطّبيعيّة التي تعتمد على المناهج العقلية وعلى التجارب الحسيّة، وبين العلوم الإنسانيّة في أعقاب وضعيّة أوغست كونت. إنّ بعض الذين ادّعوا القيام بدراسة تجريبية على العلوم الإنسانيّة قد انحرفوا عن التحليل العقلي بدعوى أنّ ذلك النمط من التحليل يضطّرنا دون أن نشعر

بذلك أن نسقط في الأحكام القبلية والخلقية. ومع ذلك فإن فريقاً من الباحثين المتعصبين للوضعية والتحليل النظري والعقلي قد مضوا قدماً في محاكاة مناهج التحليل العلمي والرياضي والطبيعي، دون التورع في السقوط في مثالياتهم وتحيزاتهم.

وسيطلاً الاختلاف في مناهج البحث في العلوم الإنسانية السمة الغالبة في المسيرة العلمية للمجتمعات الإنسانية. فكل مدرسة تقارب الحقائق من منظورها المعرفي والإيديولوجي. وفي هذا السياق، فلا بدّ من التأكيد على أن الباحث، مهما كان تحيزه للحقائق المجردة، إلا أنه يبقى كائناً إيديولوجياً، فالتجرد من كلّ التحيزات متعذّر نظراً لطبيعتنا البشرية. إنّ العالم المادّي قائم على الجبر والضرورة، بينما "تقوم الحياة الإنسانية على الحرية والاختيار، وفي هذا فصلٌ للإنسان عن الطبيعة التي هو جزء منها"¹¹. إنّنا نعيش ونتعاون على تحقيق وجودنا الاجتماعي وفق نظام ثقافي، راسمين بذلك حدوداً بين الوجود الإنساني ووجود الطبيعة والكون المادّي. إنّ أداءنا لمهامنا لا يمكنه أن يحاكي أداء الطبيعة لوظائفها حتّى وإن رغب العلماء الماديون أن تبلغ العلوم الإنسانية وحدة العلوم الطبيعية وانتظامها.

في مقابل ذلك يجادل سان سيمون أنّ العلم بإمكانه أن يحلّ محلّ الدين، فوظيفته الاجتماعية تحلّ محلّ ما كان يقوم به علماء الدين واللاهوت في العصور الوسطى. العلم في نظر سان سيمون ومنّ ذهب مذهب من الوضعيين، هو القوة الضامّة للمجتمع وبذلك يجوز لنا أن نطبّق المبادئ العلمية على كلّ الظواهر الطبيعية والإنسانية. ويبدو أنّ هذا التبادل بين علوم الطبيعة العلوم الإنسانية بالغ التعسف، ويمكن دحضه في أوّل اختبار. عندما نبقى في إطار العلوم الإنسانية البحتة، نلاحظ على سبيل التمثيل أنّ بعض المجتمعات الإنسانية تملك نظاماً ومؤسسات متشابهة؛ وبالعودة إلى هذا الإرث المشترك نلفي أنّ تلك القرابة لم تكون وليدة نفس الظروف، إذ أنّ تلك المؤسسات والنظم المتماثلة بين المجتمعات المختلفة في مرجعياتها الثقافية والقومية "قد نشأت وتطورت بوجه عام استجابة لبيئات مختلفة وتقاليدها ثقافية متباينة بحيث أنّ التركيب الداخلي لهذه النظم والعلاقات المتبادلة بينها تختلف من مجتمعٍ إلى آخر"¹². وإذا فإنّ مطابقة ما يحصل من تحولات في المجتمع الواحد مع ما يحصل في الكون من

ظواهر فيزيائية، يصعب الدّفاع عنه. كما أنّ نتائج الدراسة التي نتوصّل إليها بخصوص ظاهرة إنسانيّة معيّة ولتكن ظاهرة الانتحار مثلا-تختلف عن نظيرتها في مجتمعٍ آخر، حتّى وإن كنا نجول في مجتمعات كلها عربيّة، وذات مرجعيّة إسلاميّة. فالإسلام اليوم لم يعد مهيمنا على الحياة الاجتماعيّة، بنفس الدّرجة في كلّ البلدان العربيّة والإسلاميّة. هنالك معطيات إنسانيّة ودولية وفكريّة تتقاسم التأثير على العرب والمسلمين مع الدّين الإسلامي.

إنّ قانون سنل في الفيزياء-عن انكسار الضّوء-يحدد العلاقات بين ظواهر ثابتة في كلّ أرجاء الكون، بينما تنوع طرق تحديد وتيرة التزايد السكاني من مجتمعٍ إلى آخر. لا توجد قوانين ثابتة وواحدة لوصف التحولات الاجتماعيّة على صعيد الاقتصاد أو الاجتماع، أو حتى على مستوى الأفراد المعزولين عن سياقهم الاجتماعي. وحتّى القوانين التي نحددها اليوم باعتبارها المسئولة عن ظاهرة معيّة، قد تتغيّر من فترة تاريخيّة إلى أخرى. قد لا تعيقنا هذه الملاحظات عن الإقرار بأهميّة الموضوعيّة في مجال المناهج التي تتعامل مع العلوم الإنسانيّة، غير أنّنا نتحقّق على كونها مطلقة ودون تحدّيات. إنّ الموضوعيّة أو الحياد في مجال الدّراسات الإنسانيّة أمرٌ نسبيّ، وهو خاضعٌ لإرادة الباحث المُسبّقة، وأهدافه المتوسّلة، والمؤثّرات المحيطة بعمله. فالولاء لجماعة سياسيّة، أو لقوميّة، والأفكار المسبقة والأحكام الاعتباريّة، كلّ ذلك إذا كان قائما في وعي الباحث يُعتبَرُ عامل فشل في تحقيق الموضوعيّة. بل إنّ هذه العوامل المعيقة في مجال علوم الإنسان يمكنها أيضا أن تشوّه البحث في مجال علوم الإنسان، وقد أشرنا في مطلع هذا المقال كيف أنّ التمرّكز حول الإثنيّة الغربيّة قد كَيّفَتْ احكام رينان في مجال فقه اللغة وتفاوت الأعراق البشريّة. كما أنّ علم التّشريح كان واقعا تحت تأثير عوامل ذاتيّة، أبعد ما تكون عن العلميّة. وقد أفضى ذلك إلى اعتبار الإنسان من سلالة القردة. وسرعان ما تمّ دحض هذه النظريّة، وبيان خلوّها من الإثبات، والتّجريب. إنّ هي إلاّ فرضيات اعتباريّة لا تستندُ إلى أي معيار من معايير العقل والمنطق السليم.

جدل للموضوعية:

لنتفق أولاً أنّ الباحثين منقسمون حول مسألة الموضوعية في البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية. فمنهم من يذهب إلى استحالة تحققها باعتبار أنّ الباحثين مطوّقون بالمصالح الطّبقية والعوامل الدّاتيّة التي لا علاقة لها بموضوع البحث. وفريق آخر وهو فريق الموضوعانيين الذين يرون أن تحققها ممكنٌ في ظلّ توفر شروط معيّنة. هؤلاء يرون " بأنّ الطّبيعة الإنسانية تتبع كذلك قوانين يمكن تعقلها مثلما هو الحال في الطّبيعة الماديّة (...). فقوانين المجتمع لا يمكن أن تكون عشوائية بل لا بدّ أن تصدر عن احتياجات وتطلّعات البشر وتتطابق معها وترضيها على نحو جوهري"¹³. هذا التماهي بين قوانين المجتمع وقوانين الطّبيعة يصعبُ الدّفاع عنه، فقوانين الطّبيعة تمتاز بالثبات والنسق المتكرّر، وهي شروط ضروريّة لاستخلاص القوانين، بينما البشر خاضعون لعوامل نفسيّة، هي أبعد ما تكون عن الضبط والثبات والتناسق.

ومهما يكن، وانسياقا مع أطروحة الموضوعانيين يدعو دوركايم إلى اعتبار الوقائع* المعروضة على البحث أشياء خارجيّة، ولا علاقة لها بالذّات الإنسانية، وأنّ "معرفتها على ما هي عليه ومعرفة خصائصها المميزة وعملها المجهولة التي تقوم عليها لا يمكن أن تُكتشَف عن طريق الاستبطان أي التأمّل الدّاتي مهما يكن متحوّطا وحذرا"¹⁴ إنّ الباحث مدعوٌ إلى تشييء موضوعه حتّى وإن تعلّق بعلم النفس الفردي، وليكن مثلاً دراسة ظاهرة الانتحار، وهي أكثر الظواهر انشباكا مع العوامل الدّاتيّة والنفسية. فالمعرفة عن طريق الاستبطان لا يمكن أن تُسلمنا إلّا إلى انطباعات عابرة ومتغيّرة من شخصٍ إلى آخر، ومن مجتمعٍ إلى آخر، ومن حالة إلى حالة مخالفة. مع عشر حالات انتحار، واعتمادا على ملكة الاستبطان المعزول عن العوامل الموضوعية، يمكنني أن أحصل على عشر نتائج. ومن هنا، فإنّ تشكيل القوانين العامّة التي تتحكّم في انبثاق الظاهرة وتفاقمها أو تراجعها، سيكون متعذّرا. والواقع أنه لا توجد ظاهرة اجتماعية بسيطة، فكلّ الظواهر الاجتماعية والإنسانية هي تركيبة معقّدة من عناصر متنوعة من حيث الطّبيعة. فالصّراع الطّبقى بوصفه ظاهرة اجتماعية له أبعاد نفسيّة، وهي تلك الكراهية بين الذين يملكون والمسحوقين، ولها أبعاد اقتصاديّة، لأنّ الذين يهيمنون على

وسائل الإنتاج يستمدّون من المال القوّة الماديّة التي يتحكّمون من خلالها في مسار العلاقات الاجتماعيّة غير الإنسانّيّة. لظاهرة الصراع الطّبقي أيضا بعد ثقافي. فالوضع المادّي للبشر يؤسّس لوعي اجتماعي معيّن. توجد ثقافة نوعيّة تعمل على تكريس علاقة السيد بالعبد بين الطبقة المهيمنة والأخرى المهيمّن عليها. كما يوجد لدى المعذّبين في الأرض وعي متولّد عن حالة البؤس والشقاء، يندفع بموجبه الفقراء إلى الثورة على الأسياد. وهكذا، فإنّ أيّما ظاهرة تبدو في شكلها الظاهري أنّها اجتماعيّة أو سياسيّة، فلا بدّ أن تكون متعدّدة الأبعاد. وهنا تحديدا، ومن منظور دوركايم، يجب التأكيد على أنّ هذه الظاهرة متعدّدة الأبعاد منشؤها غير فردي، وجماعي، ويبدو وكأنّه قد تشكّل خارج وعي الأفراد. ألا نكون قد سقطنا في منطقة الميتافيزيقا بهذا المنطق الدوركايمي؟ ما هي القوّة المهيمنة التي تشكّل الظواهر الاجتماعيّة وتُمدّها بالقوّة الكافية للضّغط على الأفراد؟ إنّ ممّا تعلّمناه عن فيكو أنّ الإنسان هو الذي يصنّع تاريخه، وهو لا يفهم إلّا ما صنعت يده. ومحاولة فهم الظواهر الاجتماعيّة، وتفكيك آليات اشتغالها وتأثيراتها على الأفراد والجماعات، يجب أن يتمّ على أساس بشريّة هذه الظواهر، وإنسانيّتها. ومهما يكن، فإنّ نسبيّة أحكام البحوث في مجال العلوم الإنسانّيّة لا يعيبها ولا ينتقص من قيمتها في حياة المجتمعات. إنّنا نقترّب من حقيقة الدّات الإنسانّيّة بقدر ما ندرس قضاياها، ونحيط بمشكلاتها ونسبر أغوارها الأكثر عمقا. "فالموضوعيّة في دلالتها الراهنة لم تعد تعني القطع مع الدّات ومستلزماتها؛ وإنّما أضحت تعتبر أنّ التحيّز الحضاري هو شرط الاستشراف العلمي، وأنّ قوّة الباحث أن يكون دوما في رتبة المستوعب لا المستوعب كي ينثر معانيه على الأشياء، وأن تكون إرادته مبدأ لشريعته"¹⁵ إنّ ما هو ذاتي من منظور ثقافة الآخر، قد يكون موضوعيا من منظور ثقافة الأنا. ولا يمكن لعلم أن يكون خاليا من الهويّة التي أنتجته وأودعته بصمتها.

قلنا سابقا أنّ دوركايم يشترط لدراسة الوقائع الاجتماعيّة أن تُؤخّذ معزولة عن خواصها الفرديّة، ويجب أن يُنظر إليها بوصفها أشياء تتمتع بالثبوت والسكون. وهذا شرطٌ لتحقيق الموضوعيّة من منظور دوركايمي. "عندما يشرع عالم الاجتماع في استكشاف نظام معيّن من الوقائع الاجتماعيّة فعليه أن يبذل جهده في النظر إلى هذه الوقائع من الجهة التي تتمثّل فيها معزولة عن تجلياتها ومظاهرها الفرديّة"¹⁶. فالأفعال

مثلا لا تؤخذ معزولة عن صفتها الاجتماعية، وسياقها العادتي، وبعدها الثقافي. إن جريمة القتل لا يمكن التقنين لها وضبط دوافعها واستشرافها، ما لم تُدرس بوصفها ممارسة اجتماعية لظاهرة الانتقام للشرف، في المجتمعات العربية المحافظة. هذه الظاهرة هي عادة مترسخة بفعل ثقافة دينية تضربُ جذورها في ماضي الشعوب السحيق. ومن خلالها يمكننا أن نضبط قوانينها كما يمكننا أن نتوقع حدوثها من عدمه.

وبفضل هذا المبدأ الذي يدعو إليه دوركايم، يمكننا أن ندرس العادات والتقاليد لأي مجتمع، فهي تتمتع ببعض الاستقرار والديمومة، وليست عرضة للتغير السريع. كما يمكننا أن ندرس ونستشرف كثيرا من ردود الفعل الناتجة عن أي سلوك يخالف عادات المجتمع وأعرافه ومعايير الأخلاقية. وفي هذه الحالة نتمكن من الحد من وتيرة الجريمة الناتجة عن دوافع الشرف والدين. كما يمكننا تماما أن نستشرف الحروب والأزمات الدولية الناتجة عن انتهاك مقدّسات ديانة عالمية معينة من قبل جماعية مناوئة. لقد أضى الغرب اليوم أكثر إدراكا لنتائج الاعتداء المجاني على مقدّسات المسلمين بدعوى حرية التعبير. وكان عليه أن يتوقع أنّ الرسومات المسيئة لنبي المسلمين عليه الصلاة والسلام سيُجلبُ له مقاطعة اقتصادية مكلفة، وتفاقمُ أزماته وتعمّد علاقاته بالجاليات الأجنبية.

ويمكننا أن ندعي نسبيا على الأقل أنّ نتائج أبحاثنا تحظى بدرجة معقولة من الموضوعية، من خلال المنهج الدوركايمي، غير أنّ الباحثين، مهما تكن درجة الحياد الإيديولوجي لديهم لا يمكنهم أن يتخلصوا من تجاربهم الذاتية وتحيزاتهم الثقافية، ومواقفهم الطبقيّة.

إنّ فئة الوقائع التي تناسبُ تحديدات دوركايم هي فئة القوانين، إذ نلاحظ أنها خارجيّة بالنسبة للفرد. إنها تعبّر عن العقل الجماعي والروح المجتمعية، وتبدو أنها فوق إرادة الفرد، وتتجاوز رغباته ومشاعره الذاتية. إنّ القوانين من وضع المجتمع، أو الجماعة التي تتقاسم الجغرافيا والتاريخ والمصير، ومن هنا فهي موضوعية، وغير منحازة لفئة معينة، إلا إذا ذهبنا بعيدا وقلنا بأن القوانين من وضع الفئة المهيمنة. ولكن، حتى

في هذه الحالة فلم يضعها فردٌ بعينه، وإنما شرعتها جماعة إنسانية تتقاسم المصالح نفسها، وأعطتها صفة الثبات لوقتٍ معلوم.

من التدابير المنهجية التي بإمكانها أن تحقق قدرا من الموضوعية، عمد دوركايم إلى منهج الإحصاء، بغية تخلص الواقعة الاجتماعية من الاختلاط بما لا يتناسب مع طبيعتها. وتبعاً لذلك أنجز دراسته حول الانتحار سنة 1897. فراح يدرس معدلات الانتحار في أرجاء واسعة من أوروبا. ومن خلال هذه الدراسة الإحصائية عمد إلى تقويض الدراسات السابقة لذات الظاهرة والتي راحت تؤوّل الظاهرة بعوامل سيكولوجية، وأحيانا بيولوجية أو تطورية أو جغرافية. وقد فسّر دوركايم اختلاف معدلات الانتحار باختلاف البناء الاجتماعي من بلد إلى آخر. فالانتحار في البلدان المغلقة، على غرار أوروبا الشرقية زمن الاتحاد السوفياتي، ليس بنفس معدل البلدان ذات الحدود المفتوحة. والملاحظ في هذه الفروق السياسية أنّ مبدأ التضامن الاجتماعي يختلف من نظام اجتماعي وثقافي إلى آخر. إنّ تعاضل النزعة الفردية في الدول الرأسمالية يجعل الفرد معزولاً حتّى عن أقرب الناس إليه عاطفياً. بينما تسود المجتمعات الاشتراكية روح التضامن الاجتماعي أكثر ممّا هو حاصل في الغرب الرأسمالي، رغم أنّ الغرب يعتدّ بقيم المسيحية أكثر من الشعوب الشيوعية سابقاً. "ينشأ الانتحار الأناني عن ضعف تكامل الجماعة ويسود بوجه خاص في الجماعات التي تضعف فيها الروابط الاجتماعية، (...). ويصاحب الانتحار الناشئ عن اختلال المعايير انهيار المعايير الاجتماعية الناجم عن التغيرات الهائلة والمفاجئة التي يميّز بها عصرنا الحديث"¹⁷. وتبدو هذه التغيرات والهائلة نتيجة للحدثة المدمرة والرأسمالية المتوحشة، من العوامل الموضوعية التي قد تؤدّي إلى تفاقم حالات الانتحار. غير أنّ الخلل في هذه الفرضية، أنّه توجد عوامل أخرى ذاتية، ومرتبطة بسيكولوجية الفرد، كعوامل مساعدة على الانتحار، أو مقلّصة لفرضيته. فالجانب السيكولوجي يكمن تحديداً في كون العوامل الموضوعية ليست وحدها التي تدفع بالظاهرة إلى الانبثاق أو التفاقم. ولأنّ لكان عدد المنتحرين رهيباً، وغير متقبّل. إنّ وحشية النظام الرأسمالي تلقي بأوزارها على كلّ الفئات المسحوقة، ولكن القليل من تلك الفئات يعجز عن تحقيق التوافق الاجتماعي والتوازن النفسي مع تلك

التحولات المكارثية، وقليل منهم يلجأ إلى الانتحار. يجب إذا إدخال عناصر أخرى، ذات طابع فردي وسيكولوجي لدراسة الظاهرة دراسة تلمّ بكلّ جوانب الظاهرة.

ينظر الباحثون الموضوعانيون والمتخصّصون في مجال الإنسانيّات إلى الوقائع الاجتماعيّة على أنها "من الممكن أن تفسّر كغيرها من أشياء الطّبيعة"¹⁸. وانطلاقاً من هذا المعطى المبدئيّ يميلون إلى أنّ الموضوعيّة في مجال هذه العلوم الإنسانيّة طموحٌ مشروعٌ. والحقيقة أنّ الفرق بين العلوم الإنسانيّة وعلوم الطّبيعة لا يخطئه الإدراك، وهو فرقٌ مؤثّرٌ في مناهج البحث. لا توجد ظاهرة اجتماعيّة لا تتعلّق مع سيكولوجيّة الإنسان، ومع رغباته وأهوائه. فالتاريخ لا تحرّكه قوانين عمياء، أو يقينيّة وثابتة؛ بل إنّ رغبات الإنسان وأحياناً هواه، يغيّر مجرى التاريخ. ويعلم المؤرخون المسلمون أنّ عاطفة الأبوة دفعت بمعاوية بن أبي سفيان إلى نقل الخلافة إلى ابنه يزيد. ومن ثمّ اختفت الخلافة الإسلاميّة كنظام حكم إلى أن أحيّاها العثمانيون في القرون الوسطى. كما أنّ حضور بطل معيّن وذي مواصفات معيّنة يمكنه أن يحدّد مصير أمة طيلة قرنٍ من الزمان. فالعوامل الفرديّة والسيكولوجيّة بالغة التأثير في الظواهر الاجتماعيّة وفي التاريخ وسائر أشكال الوجود الاجتماعي. وهذه العوامل إذا ما غُيِّبَتْ في أيّ دراسة فإنّ نتائج البحث ستكون موسومة بالنقص وأبعد ما تكون عن الحقيقة التاريخيّة. يعزل دورايم العوامل الذاتيّة، ويحيطها بالشّميات، وينفي دورها في تحريك مصائر المجتمعات، وتشكيل المعرفة بقضايا الإنسان.

تستند النزعة السوسيولوجيّة لدى دوركايم على ثلاثة معطيات عامّة؛ من بينها وحدة الطّبيعة، والأخرى هي أنّ الظواهر الاجتماعيّة هي جزء من تلك الطّبيعة، وذلك يقتضي أنّها واقعيّة، أي أنّها تتمتع بوجود مستقل عن الذات الإنسانيّة. والمعطى الثالث هو أنّ مجمل الظواهر الاجتماعيّة تخضع لقوانينها ومبادئها الخاصّة؛ وذلك يقتضي بالضرورة إمكانيّة خضوع تلك الظواهر للبحث العلمي الموضوعي وقوانينه، ومن أهمّها قانون العليّة. ومن هنا، يمكننا أن نصف المذهب الدوركايمي بالمذهب العقلي، الذي بموجبه تتحكّم علاقات العلة بالمعلول في الظواهر الاجتماعيّة والإنسانيّة بكلّ مراتبها. تؤمن الوضعيّة "بوجود حقيقة قابلة للمعرفة، وأنّ وجودها مستقلٌّ عن العلميّة

البحيثة والعالم الاجتماعي، المشابه للعالم الطبيعي تحكمه القواعد التي تتجلى في شكل أنماط. وتبعاً لذلك فإنّ العلاقات السببيّة بين المتغيّرات لها وجودها، بل ويمكن تمييزها والبرهنة عليها وتفسيرها"¹⁹ هكذا تتم محاكاة العلوم الإنسانيّة بعلوم الطّبيعة توسّلاً للموضوعيّة.

غير أنّ معضلة العلوم الإنسانيّة هي أنّها تتأبّى على العقلانيّة، وتستعصي على المنطق الرياضي، بسبب ما يشوبها من التحيّزات، والأهواء والتّزعّات النفسيّة. تخطر بالبال في هذا السياق مقولة المؤرّخ الألماني كارل بوب والتي ترى "أنّنا يجب أن نتعوّد على فكرة أنّ العلم ليس جسماً من المعرفة، ولكنه نسق افتراضات، أي نسق من التّخمينات والتّوقعات التي لا يمكن تبريرها مبدئيّاً؛ ومع ذلك نعملُ بها طالما أنّها تتماشى مع الروايات. وهذه الافتراضات لا يمكن أبداً أن نقول عنها إنّها صادقة أو يقينيّة إلى حدٍّ، أو حتى محتملة"²⁰ البشر لكي يشغل يحتاج إلى التجريد ووضع الفرضيات والقياسات، من أجل إدراك أبعاد وجوده بشكل تقريبي، ومن أجل بناء وعي مجتمعي يجعل العلاقات بين البشر ممكنة ومسالمة. إنّنا لا نستطيع أن نواجه حياتنا كما واجه الإنسان البدائي الطّبيعة، أي مواجهة حدسيّة. لا بدّ من الاستفادة من كلّ العلوم التي أشرقت على الكون من أجل إنارة المهم والمغزى، في الدّات الإنسانيّة، كما في الواقع الخارجي. وهذا المعطى الثقافي يجعل حياتنا أكثر أمناً.

الخاتمة:

قد يكون المنهج هو روح العلم وجوهر المعرفة، ودليل العقل في حقول البحث عن الحقيقة. وبغياب المنهج لا يمكننا الحديث عن المعرفة بقدر ما نتحدّث عن فوضى المعرفة. انطلاقاً من هذه الأهميّة المعطاة لسؤال المنهج، ومسألة الموضوعيّة في البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانيّة، أنجزنا هذه الدراسة المقتضبة لتُسلّمنا لنتائج يمكن ضبطها في النقاط التالية:

* إنّ قضية الموضوعيّة في العلوم الإنسانيّة قديمة قدم البحث في تلك العلوم. والموقف منها لم يكن موحّداً في أيّ ثقافة من الثقافات وفي أيّ عصرٍ من العصور. فكل الفلاسفة والمفكرين متفقون على أهميّة أن يتحرّى الباحث قدراً ما من الموضوعيّة.

تعرف المفكر العربي ابن خلدون إلى قضية الموضوعية، وألح على شروط تحققها، ومن أهمها استبعاد التشيع لأي طائفة من الطوائف. وهو بذلك يشير إلى التحيز، ويعتبره متنافيا مع الموضوعية.

يعتبر الفيلسوف إيميلي دوركايم، الفيلسوف الفرنسي الحديث، أب المنهج السوسيولوجي الذي يؤمن بجدوى الموضوعية في مجال العلوم الإنسانية، ويرى أنّ من شروطها النظر إلى الوقائع الاجتماعية موضوع الدراسة، أشياء خارجية عن الذات الإنسانية، ولا علاقة لها بالإرادة الحرة للفرد، ولا ببيكولوجيته، وهي أشياء ثابتة ومستقرة وسكونية، وقابلة أن تُدرس بموضوعية، وبمناهج العلوم الطبيعية والفيزيائية. إن هذا الفيلسوف يؤكد على إمكانية محاكاة قوانين الطبيعة في العلوم الإنسانية. وقد بينا فيما بدا لنا أنّ تحقق الموضوعية لا يمكنه أن يكون مطلقا في مجال العلوم الإنسانية. فالظواهر موضوع الدراسة لا تتشكل إلا عبر عوامل بالغة التعقيد والتشابك بين الذاتي والموضوعي. وأيما اختزال أو تجاوز لهذا المعطى من شأنه أن يشوّه العلوم الإنسانية ويُخرجها عن طابعها الإنساني.

المراجع:

- 1- دوريندا أوترام، التنوير، ترجمة ماجد مورييس إبراهيم، دار الفارابي، بيروت-لبنان، ط الأولى 2008..
- 2- عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، شارع فهد السالم، الكويت، ط الثالثة 1977.
- 3- عبد الرزاق بالعزوق، مقدمة كتاب جماعي بعنوان "سؤال المنهج في العلوم الاجتماعية"، منتدى المعارف، بيروت-لبنان، ط الأولى 2019..
- 4- شارلين هس-بيير وباتريشيا ليفي، البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية، ترجمة هناء الجوهري، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين، القاهرة، المركز القومي للترجمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ط 2011.

5-صلاح قنصوه، الموضوعية في العلوم الإنسانية، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2007.

6-هومي. ك. بابا، موقع الثقافة، ترجمة ثائر ديب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط الأولى، 2006.

*** **

الهوامش:

¹ عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، شارع فهد السالم، الكويت، ط الثالثة 1977، ص3.

² صلاح قنصوه، الموضوعية في العلوم الإنسانية، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص5.

³ صلاح قنصوه، مرجع سابق، ص66/65.

⁴ هومي بابا، موقع الثقافة، ترجمة ثائر ديب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط الأولى 2006، ص324.

⁵ صلاح قنصوه، 2007، ص70.

⁶ صلاح قنصوه، 2007، ص53.

⁷ صلاح قنصوه، 2007، ص36.

⁸ دوريندا أوترام، التنوير، ترجمة ماجد مورييس إبراهيم، دار الفارابي، بيروت-لبنان، ط الأولى 2008، ص164.

⁹ صلاح قنصوه، 2007، ص36.

¹⁰ أنور مقرامي، 2019، ص341/340.

¹¹ صلاح قنصوه، 2007، ص45.

¹² صلاح قنصوه، 2007، ص57.

¹³ صلاح قنصوه، 2007، ص40.

¹⁴ صلاح قنصوه، 2007، ص84.

¹⁵ عبد الرزاق بلعزوق، مقدمة كتاب جماعي بعنوان "سؤال المنهج في العلوم الاجتماعية"، منتدى المعارف، بيروت-لبنان، ط الأولى 2019، ص11.

¹⁶ صلاح قنصوه، 2007، ص98.

¹⁷ صلاح قنصوه، 2007، ص100/99.

¹⁸ صلاح قنصوه، 2007، ص104.

¹⁹ شارلين هس-بيرو باتريشيا ليفي، البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية، ترجمة هناء الجوهري، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين، القاهرة، المركز القومي للترجمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ط 2011، ص52.

²⁰ عبد القادر الفاسي الفهري، ع/الله العروي، كيليطو وآخرون، 1993، ص49.